الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

السعدون.. وانتظار شيء قادم

الحكم الذي جاء وفق هوى المنطق السليم للأشياء برفض طعن الحكومة، قابلته المعارضة بالتصفيق الحاد، عدا شخص واحد لم يصفق للحكم، وهو النائب أحمد السعدون الذي قابل الحكم دون أدنى تعليق.
فلمَ لمْ يصفق السعدون للحكم؟
أولا وقبل أن أجيب على السؤال، لا بد أن نعرف أمرا مهما جدا أن أحمد السعدون محترف سياسة، وله خبرة سياسية عملية تمتد لنحو نصف قرن، وهو أمر يؤهله للحكم على الأشياء في حالتها الطبيعية كما أنه يؤهله لمعرفة ما وراء أكمات أي تحرك سياسي سواء من قبل السلطة أو الحكومة من قبل أي تيار سياسي، يقرأ الحدث ويقرأ التحركات ويجيد التنبؤ بالحركة التالية، تماما كما لو أنه لاعب شطرنج قضى نصف عمره يمارس لعبة الملوك، من الصعب جدا أن تنهي اللعب معه بجملة «شيك ميت».
الرجل وكما قلت محترف حقيقي في مجاله الذي يبرع فيه، لذا لم يبادر إلى إظهار أي نوع من أنواع التعبير تجاه الحكم الذي اعتبره البعض نصرا للمعارضة أو نصرا للأمة أو أي شكل من أشكال النصر، وإن كنت أرى أن الحكم كما ذكرت يوافق المنطق السليم للأشياء.
أما لمَ لمْ يصفق للحكم؟ فالإجابة سهلة جدا جدا، لأنه يعلم أن القادم لن يكون بذات طعم النصر الذي تذوقه البعض أمس، يعلم جيدا، أن ذلك إرهاصات شيء قادم، أو في أبسط الحالات تهيئة لأمر قادم.
القادم ربما لن يكون سيئا، ولكنه قد يكون أكثر سوءا مما يتخيله البعض، ودون تحديد مصدر لهذا القادم المنتظر، لا بد ان نعرف أن السياسة لا تعترف بالمنطق حتى وإن وافقته لبعض الوقت ولكنها لن توافقه على طول الخط.
لم يكن في الأمر مديحا للنائب أحمد السعدون، فهو ليس بحاجة إلى مديح، كان ذلك استعراضا مني لما لفت انتباهي من ردة فعله الصامتة تجاه الحكم.
توضيح الواضح: هل تعتقدون أن الحكومة ستترك الدوائر كما هي؟، بظني، لا، سيكون هناك تحرك نحو تغيير الدوائر، وسيكون تحركا أكبر من ظننا اليوم بما طرح من تسريبات سبقت الحكم، وأبعد مما نتصور في تسريبات تطرح اليوم تحت أكثر من مسمى، أمر الدوائر لم ينته بعد، فجزء من القادم الذي أتحدث عنه هو تغيير شكل الدوائر.

مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

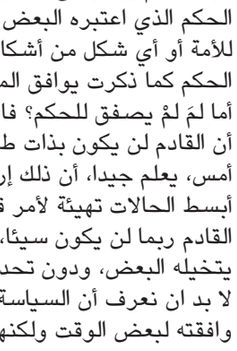

الفرص تكمن في عمق التحديات

امتزجت الدوافع السياسية والعنصرية البغيضة لتصوغ فيلم الإساءة لأشرف الخلق وسيد المرسلين النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهي تهدف لخلق الحواجز النفسية والفعلية بين المسلمين وغيرهم، وترسم أيضا لإضعاف وهج الشريعة الإسلامية في قوة نظمها وبنائها وتأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات، فهل يا ترى سيصل أصحاب هذه الدوافع الشريرة لغاياتهم؟
المتدبر في محن الإسلام عبر التاريخ والمحاولات المستمرة لإقصائه من مسرح الحياة البشرية سواء بأساليب العنف والتخريب كما فعل المغول الغزاة الذين أحرقوا الكتب والمكتبات الإسلامية، أو أساليب الحرب الناعمة التبشيرية وغيرها يجد أن المنتصر في النهاية والمتألق ببهاء ونفوذ جديد في الأذهان والنفوس هو الاسلام، وكلما تصاعدت المؤامرات لعزل المسلمين وإقصائهم عن التفاعل الفكري والمدني الايجابي مع الشعوب الأخرى يتنامى امتزاجهم الحضاري البناء عبر دول العالم.
لقد احتضنت الرسالة الإسلامية المغول وأصبحوا جزءاً من المجتمع الإسلامي فيما بعد، والشواهد المعاصرة ترصد الأعداد الكبيرة المتنامية للمسلمين في مختلف دول العالم وتسجل لهم وطنيتهم الفاعلة في تنمية المجتمعات التي يستقرون فيها ويمتزجون مع فئاتها بروح الإسلام المعطاءة السمحة فيؤثرون أيما تأثير جاذب في الأجيال التي تبحث عن الإشباع الفكري والروحي والاجتماعي.
ميزة الأساليب العدائية في ضربها للإسلام ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم وكتابه أنه كلما اشتدت في شراستها وهبوط مقاصدها وآلياتها، فانها تخلق فضولا شديدا واثارات بالغة للتعرف على هذا الدين، ما يحول هذه المحنة الى فرصة حقيقية لتعريف البشرية بالإسلام وبشخصية سيد البشر محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فتتألق أنواره في العقول والقلوب أكثر فأكثر، وهذا ما حصل مؤخرا بإقبال الناس والشباب الشديد من غير المسلمين في مختلف بقاع الأرض على قراءة القرآن الكريم والكتب الإسلامية للتعرف على هذا الدين الذي يأسر النفوس فتهرع الى رحابه (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) الحجر:9.
وبهذه الفرصة وغيرها من فرص العداء التي تتجدد تتضاعف المسؤولية على علماء الإسلام المختصين لتنقيح التاريخ الاسلامي من الروايات المسيئة والمنسوبة اشتباها للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأخرى المدسوسة لتشويه الاسلام، واستثمار الفضول العالمي للتعرف على هذا الدين العظيم بالأساليب والآليات المعاصرة الواضحة والجاذبة والتي تخاطب جميع العقول ومختلف أنماط الشخصيات، هذا الاستثمار مسؤولية كل مسلم من موقعه وبحسب امكاناته أن يكون كاشفا عن جمال وجلال الإسلام بأفعاله وأقواله وسعيه، ولنلتفت أن ذلك لا يكفي ولا يعفي الأمة الاسلامية شعوبا وحكاما من الإصرار والعمل على القيام بواجبهم الشرعي الملزم في استصدار التشريعات الأممية التي تمنع وتجرم وتعاقب سلوك وأفعال الاعتداء على حرمة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com ـ @baselaljaser
باسل الجاسر

دوائر د.المقاطع أخطر وتعمق مفاسد الخمس!

في أحد دواوين أهل الكويت الأعزاء وبحضور وجوه مباركة حل الدكتور الفاضل د.محمد المقاطع ضيفا على الديوان، ونظرا لأهمية مقترحه بخصوص الدوائر وما لقاه من أصداء ايجابية فقد طلب منه عرض مشروعه على الحضور، ورغم أنني كنت مرتبطا بموعد، إلا أنني جلست للاستماع، ورغم تقديري لبواعث المقترح الوطنية ونجاحه نظريا واحترامي الكبير لشخص الدكتور محمد، إلا أنني لا أجد مندوحة عن تسجيل اعتراضي على هذا المقترح من باب حبي الأكبر لوطني وذودي عن مستقبل أهله.
ولنقد المقترح أعرض لموجز عنه فهو مشروع يقسم الكويت لخمس دوائر ويوزع الناخبين على الدوائر بحسب أيام ميلادهم بالشهر ليكون عدد الناخبين بالدوائر الخمس متقاربا جدا بحدود 80000 مواطن ويكون للناخب صوت واحد يدلي به لقائمة تتكون بحد أقصى من عشرة مرشحين أو شخص واحد، وبما أن المجتمع الكويتي قبلي طائفي فئوي فإن النتيجة ستكون تفتيتا للفئات الكبرى وتوزيعها بالتساوي على الدوائر الخمس بكتل عرقية متساوية في دائرة، وهذا ما أثار مخاوفي وزاد من شكوكي، ما جعلني أمعن النظر في الأمر وأقلبه بتدبر، فوجدت الشر المستطير ماثلا أمام عيني، فهذا المقترح سيغيب تماما الأقليات ليس كما هو الحال في الدوائر الخمس بل سيحجبها تماما وفي نفس الوقت سيوسع ويزيد عدد كراسي الفئات الكبرى بالمجتمع على حساب ما تبقى من تمثيل للأقليات، وهذا يتأتى من خلال توزيع الفئات الكبرى من قبائل وطوائف على الدوائر الخمس بالتساوي.
فعلى سبيل المثال عدد الناخبين من القبيلة «س» 30 ألفا بالكويت موزعين على جميع الدوائر، والقبيلة «ص» 30 ألفا أيضا فيكون تواجد القبيلة «س» في كل دائرة من الدوائر الخمس بواقع 6 آلاف صوت وكذلك هو الحال بالنسبة للقبيلة «ص» فيكون تحالفهما ضمانة لتوفير 12الف صوت في كل دائرة من الدوائر الخمس ما يجعل هذا التحالف يتملك 15٪ من الطاقة التصويتية في كل دائرة وهي كفيلة لايصال خمسة نواب لكل من القبيلتين في كل دائرة بمعنى أن يكون لكل من القبيلتين 5×5 أي خمسة نواب في كل دائرة من الدوائر الخمس، ليكون تحالف قبيلتين يحقق لهما السيطرة على مجلس الأمة بنسبة 100٪ هذا أن تحالفت قبيلتان وستتعزز هذه السيطرة ان دخل في تحالفهما طرف أو فئة ثالثة.. ما يجعل المجلس وفق هذا النظام مجلسا ليس للأمة وانما لطرفين أو ثلاثة أطراف من الأمة وسيحجب عن المجلس باقي مكونات المجتمع الكويتي، وستكون نتيجة هذه التوزيعة مدعاة لأجبر باقي فئات المجتمع الكبيرة والمتوسطة تجاه هذا الاحتكار على بناء التحالفات القائمة على العرق والفئوية لتتراجع القيم الوطنية واندماج فئات الشعب في بوتقة الوطن التي دعا وبشر بها المشرع الدستوري، ما يجعل هذا المشروع تعتريه شبهات كبرى بمخالفة الدستور ما يجعله هدفا للطعن بعدم الدستورية، وهو ما ينتج المزيد من تفتيت المجتمع وبث البغضاء بين أفراده ومكوناته ففيه الغاء حق الأقليات في التواجد في مجلس الأمة بصورة أكبر وأخطر مما هو موجود بنظام الدوائر الحالي وبما يزيد من علاته ويعمقها ويكرسها، من هنا وتأسيسا عليه فإنني أعتقد جازما بأن النظام الذي اقترحه الدكتور الفاضل د.محمد المقاطع هو بالنتيجة النهائية يحمل مساوئ أخطر وأعظم بكثير من النظام الحالي الذي عانينا منه وطنا ومجتمعا الأمرين.. فهل من مدكر؟

دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

هيهات يا حكومة!

اذا صحت الاخبار عن نية الحكومة فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين فهذا يعني ان حكومتنا لا ترى ابدا ولا تسمع..
وفيما يبدو ان الامر صحيح حيث ان مواقع التواصل الاجتماعي خلال اليومين الاخيرين تشتعل بالتعليقات عن هذا الامر الفضيحة والذي يطبق المثل «في شينها قوات عينها»..
ضرائب ورسوم على ماذا؟ ماذا قدمت الحكومة لتأخذ عنه ضرائب؟
نعم.. نعم.. لقد نسيت خدمات الحكومة الصحية فالمواطن ما ان يعطس او يكون فيه كحة حتى يجد فريقا طبيا كاملا متخصصا يقف على بابه وتقرع المرضة الملوحة الباب وتسأله «شبيك لبيك يا صاحب السعادة»!
لعن الله الشيطان.. لقد نسيت ما تقدمه الحكومة للمواطن فيما يتعلق بالسكن حيث المواطن ما ان تفكر امه في حمله حتى تجد وفدا من الحكومة يأتيها ومعه مفتاح البيت المثالي ليقدمه لها حتى اذا ما كبر الولد وهمّ بأن يتزوج يكون منزله في استقباله.. ما شاء الله!
واذا ما تحدثنا عن مستوى التعليم فعلينا الا ننسى ان مدارسنا هي الاولى على مستوى العالم علما وتأهيلا للنشء.. فأبناؤنا خريجو مدارس الحكومة يتفوقون على خريجي مدارس بريطانيا وأميركا! يا سبحان الله..
ولن اعلق على الجامعة وما فيها، فيكفي ان يذكر خريج جامعة الكويت انه من طلاب هذه الجامعة، ولا ننسى ان الجامعات الحكومية لدينا تكفي وتزيد على حاجات طلبتنا!
عن اي ضرائب تتحدث حكومتنا؟! وأي حكومة هذه التي نثق بها وفي خدماتها؟ لقد صدق القول.. ان لم تستح فافعل ما شئت، ولان الحكومة لا تجد اي غضاضة في جريمتها بحق الشعب وتدني خدماتها يوما بعد يوم.. فهي تروج لمثل هذه الاوهام، التي لن يقبلها الشعب ابدا.
هل تعتقد الحكومة ان المواطن وافد جاء ليترزق من ارض هذا البلد؟ وهل تعتقد دان المواطن سيقبل كما الوافد قهر الضرائب ورسوم التأمين الصحي والمرور وغيرها؟!
وهل تتوقع اننا كشعب سنرضى بما تفرضه من رسوم للحصول على اقامة في بلدنا مثلا؟!
ان ارادت الحكومة فرض ضرائب فعليها ان تقدم لنا نظير هذه الضرائب.. اما ان تجعلنا ندفع ضرائب لتقدمها على طبق من ذهب لحكومات اخرى لها مصالح خاصة معها فهذا امر مرفوض وغير مقبول.. وعلى الحكومة ان تنظر ماذا قدمت لتكون عقلانية فيما تطلب وتأخذ.. اما ان تكون الخدمات المقدمة للشعب بهذا السوء وتريد ضرائب.. فهو وهم وظلم واستبداد لن يرضى به الشعب الذي تعتقد الحكومة انه طوفة هبيطة امام جشع التجار ومصالح المتنفذين وسراق المال العام.. هيهات يا حكومة.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

مال إنساني وليس «سياسياً»

اكتشفنا بعد عقود من التبرع للقضية الفلسطينية، أن للمسؤولين عن هذه القضية جيوب بحجم بئر عميقة، وتبين ان المعذبين الحقيقيين والمحتاجين الفعليين لهذه الأموال لم يستفيدوا منها حق الاستفادة، فمنهم من قضى في الانتفاضة، ومنهم من تشرد خارج أرضه، لتتضخم الأرصدة الشخصية للمسؤولين، ويتضح ان أرملة ياسر عرفات تفتتح المشاريع في تونس أيام حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ليحدث بعد ذلك خلاف بينها وبين حرمه ليلى بن علي لتقوم هذه الأخيرة بنشر غسيل سهى الملوث بأموال القضية، في كتاب أصدرته بعد طردها وزوجها من الحكم، وخلال تواجدها في الحكم كانت قد لطشت منها مدرسة أجنبية أنشأتها سهى من أموال المحسنين!
ودأبت الكويت على تقديم التبرعات والمساعدات، سواء عبر جمعياتها الخيرية أو صناديق التنمية، وذلك على شكل منح وقروض ميسرة لتمويل المشاريع الإنمائية، ومعدل المساعدات التي تقدمها الكويت للدول بنسبة تفوق 1,3٪ من الناتج المحلي وقد شملت أخيرا حوالي 104 دول في مختلف أرجاء العالم لتغطي أكثر من 815 مشروعا تنمويا بقيمة تقارب الـ 16 مليار دولار منذ إنشائه قبل نصف قرن دعما لجهود الدول النامية في تحقيق التنمية، وآخر هذه التبرعات منذ أيام قلائل كان 500 مليون دولار لليمن لتمويل مشاريع إنمائية.
ومن حيث العرف الأخلاقي الذي تنتهجه الكويت، فهذا يعتبر واجبا إنسانيا، ولكن الذي يهم أيضا، هو أن تتحقق الفائدة الحقيقية من هذه المساعدات، لأن لا أحد يمكن له أن يتجاهل حجم الفساد الموجود في بعض الدول النامية، وبالتالي من الأجدى ـ ربما ـ لو وضعت الدولة خطة إنمائية تشرف عليها كوادر وطنية لمتابعة هذه المشاريع وتحقيقها على أرض الواقع، لأن الكثير من هذه الدول تحتاج فعلا إلى مستشفيات ومدارس ومصانع غذائية بالدرجة الأولى، وذلك للتأكيد بأن هذا المال هو إنساني وليس سياسياً.

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com
المستشار القانوني د. محمود ملحم

البترول على عتبة الـ 200 دولار

سجلت أسعار النفط في الفترة الأخيرة قفزات نوعيه. وبدأ العالم يفتش فعلا عن البديل في استخدام المنتجات الزراعية مثل الحبوب وفول الصويا في الوقود الحيوي أو الطاقة الشمسية والتي يرصد لها الملايين في مراكز الأبحاث.تسود المخاوف والتساؤلات عن مستقبل النفط في الدول العربية وخاصة التقرير الذي صدر من أحد البنوك والذي يمهد الطريق لإنهاء عصر النفط.
إن ارتفاع أسعار البترول وبوتيرة متسارعة يؤدي إلى نشوء مخاوف وعدم استقرار في الأسواق العالمية والتفكير في زيادة الإنتاج من شأنه أن يضر بالدول المنتجة خاصة إذا كانت اقتصاديات تلك الدول تعتمد فقط على البترول وفي ظل خطط تمتد لعشرات السنين، إن ظهور التكنولوجيا المقابلة أو زيادة الإنتاج لسد حاجة السوق العالمي من شأنه أن يعري الدول المنتجة من خطوط دفاعها وهنا يطرح السؤال:
هل زيادة أسعار النفط وبهذه الطريقة المتسارعة وراءه سياسة تعمل بشكل جاهد لشح الموارد والعودة بنا إلى عصر الصحراء أم وراءه الارتفاع في سعر البترول والذي بلغ أضعاف الأضعاف ما كان عليه؟ هل تطور الصين أدى إلى الوضع الذي نحن عليه الآن في حين توجد بعض الشواهد بأن المضاربات وقلق المشترين هو الذي أدى بالأسعار إلى الارتفاع إلى حد الجنون؟ ولكن يبقى في الختام أن نظهر مخاطر ارتفاع أسعار النفط.
فقد يظن البعض أن الارتفاع في أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطور الدول المصدرة وإلى إثارة القلق لدى الدول المستوردة، ولكن للأسف العكس بالعكس يقاس. فنحن نملك النفط والغرب يملك الإنتاج. فنحن نعطيهم النفط بـ 200 دولار في المستقبل ليعطونا الطعام بثلاثة أضعاف والسيارات بأربعة وغيرها بخمسة. فالبترول عندنا إلى اضمحلال والتطور عندهم في زيادة وإذا كان ولابد فلنبقي على نفطنا في باطن أرضنا ولنترك للأجيال القادمة فرصة المنافسة.

م36

a.alsalleh@yahoo.com
عبدالهادي الصالح

شيء من الثقة بأطبائنا!

نشرت إحدى الجرائد الإلكترونية وثائق تدين فضائح أحد أعضاء الجسم الطبي في الكويت، وكنت أتمنى أن يتم الرد عليها حتى يمكن الاطمئنان على صحتنا العامة وعلى المرضى شفاهم الله بعافيته، وعموما أعتقد أن أخطاء الطبيب من الصعوبة تجاوزها لأن المريض يسلم له نفسه تسليما مطلقا ولا يعلم إلا الله أثناء عمليته ماذا يفعل بأحشائه ولا رقيب إلا من ضميره. لكن يبدو أن الثقة بأطبائنا متدنية جدا بدليل أن المواطنين قبل المسؤولين الكبار يتهافتون للعلاج بالخارج التماسا للعلاج الناجع المؤكد (ودع عنك المتمارضين للسياحة على حساب الدولة بتشجيع من النواب)، لكن إحصائيات عالمية مؤكدة ومنشورة توضح الأخطاء الطبية الجسيمة التي يرتكبها أطباء الخارج وعلى سبيل المثال قبل أيام نشر تقرير سنوي لنقابة الأطباء الألمان لعام 2011 أشار إلى عدد الضحايا للعلاج الخاطئ والمضاعفات الخطيرة فبلغت 2287 شخصا، وعدد الذين توفوا للأسباب نفسها 99 ضحية، ولم يتراجع هذا المعدل عن عام 2010، وقد رفع 11100 مريض الدعوى ضد الأطباء هناك مطالبين بتعويضات عما لحق بهم من أضرار بسبب أخطاء الأطباء، ويقول التقرير ان معظم هذه الشكاوى تركزت على عمليات أجراها الأطباء الألمان لمرضى المفاصل خاصة الركبتين والحوض والكتف. ويتحدث التقرير كذلك عن أخطاء في معالجة سرطان الثدي سواء في التشخيص أو التأخر في اكتشاف المرض أو الخطأ في استئصال الثدي، ولو ان نسبة المطالبات بالتعويضات قد تراجعت قليلا، وهناك قضية في المحاكم الألمانية، حيث استأصل طبيب ثديي امرأة من دون داع! ورجل نسي الطبيب مقصا في أحشائه! (الشرق الأوسط 2012/9/19 بتصرف).
نعم توجد أخطاء طبية عندنا ولكن التطرف في انعدام الثقة في الطبيب الكويتي أو الوافد هنا أمر يؤدي الى زيادة الثقة في طبيب الخارج رغم الأخطاء الجسيمة هناك والتي لا يعرف خفاياها إلا المختصون وما يتسرب من تقارير طبية (الغالبية من المرضى وذويهم لا يعرفون عنها شيئا)، رحم الله د.أحمد زكي رئيس تحرير مجلة العربي الأسبق فقد كتب مقالا فيها – على ما أذكر: كثيرون يذهبون إلى العلاج بالخارج فيصعدون سلم الطائرة بأرجلهم وقليل من الناس من يتذكر أن منهم عاد إلى الوطن جنازة!
أسأل الله العلي الكريم أن يمنّ على الأصحاء ومرضى الجميع بالصحة والعافية ويرجع مرضى الخارج سالمين غانمين غير فاقدين ولا مفقودين.
وما نريد من هذا المقال إلا إعادة شيء من الثقة بأطبائنا وشيء من التوازن مع أخطاء أطباء الخارج الجسيمة!

□ □ □

قال الإمام الرضا عليه السلام: «لم يخنك الأمين ولكن ائتمنت الخائن».
(11 من ذي القعدة ذكرى ميلاده الشريف وهو من آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم)